حدَّد «خريطة طريق» الحكومة السورية الجديدة تحت شعار «المواطن هو البوصلة» ودعا الوزراء إلى التواضع

الأسد: إلغاء «الطوارئ» الأسبوع المقبل كحد أقصى

الأسد يتوسط أعضاء الحكومة السورية الجديدة في صورة تذكارية في دمشق أمس (سانا)

■ «، دمشق/وكالات

حدد الرئيس السوري بشار الأسد أمس ما يشبه "خريطة طريق" لأولويات مهمة الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء عادل سفر التي تم تشكيلها الخميس الماضي، مشدداً على خدمة الشعب تحت شعار "المواطن هو البوصلة"، وداعياً الوزراء إلى الشفافية والتواضع.

وأكد الأسد في كلمة خلال الاجتماع الأول للحكومة الجديدة أن التحديات كبيرة وأنه لا يمكن إنجاز أي شيء قبل سد الفجوة القائمة بين المؤسسات والشعب والتي تتطلب وجود أقنية مشتركة وشفافية كاملة تعيد الثقة بدلاً من التناقض، داعياً إلى الحوار مع النقابات والمنظمات لتصبح جزءاً من القرار.

وأكد الأسد أن كل السوريين الذين سقطوا خلال المواجهات الأخيرة سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين هم شهداء. وقال "إن الدماء التي أهدرت في سوريا آلمتنا جميعاً، ونعتبرهم شهداء جميعاً، سواء أكانوا مدنيين أم من الشرطة أم من القوات المسلحة". وأكد محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف، وقال "إن لجنة التحقيق تستمر في عملها لمعرفة أسباب ما حصل وتحديد المسؤولين ولاحقاً محاسبتهم".

وإذ أعاد وصف ما يحدث من اضطرابات في سوريا بأنه جزء من مؤامرة خارجية، شدد الأسد على ضرورة تقوية المناعة الداخلية في وجه هذه المؤامرة عبر إصلاحات تلبي احتياجات المواطنين ضمن الإمكانات المتوافرة.

ودعا الرئيس السوري الحكومة إلى تسريع إنجاز مضمون القانون الذي تم إقراره بشأن منح الجنسية للأكراد. وأكد أن اللجنة المكلفة بدراسة إلغاء قانون الطوارئ أنجزت مقترحاتها بهذا الشأن بحزمة متكاملة من القوانين بما يتوافق مع المعايير الدولية في كل دول العالم، وقال إنه يأمل في تحويل هذه الحزمة إلى تشريعات وقوانين عبر إقرارها من الحكومة والبرلمان خلال أيام أو الأسبوع المقبل كحد أقصى.

واعتبر الأسد أن رفع حالة الطوارئ لن يؤدي إلى خلل أمني وإنما إلى تعزيز الأمن مع الحفاظ على كرامة المواطن، لأن الشعب لا يقبل بالفوضى والغوغائية. وقال: "عندما تصدر هذه الحزمة لا يعود هناك حجة لتنظيم التظاهرات في سوريا والمطلوب مباشرة من قبل الأجهزة المعنية، خاصة وزارة الداخلية أن تطبق القوانين بحزم كامل ولا يوجد أي تساهل مع أي عملية تخريب".

وقال الرئيس السوري: "إن القانون الأخير الذي اقترح ضمن حزمة القوانين التي اقترحتها اللجنة هو قانون السماح بالتظاهر، لأن الدستور يسمح بالتظاهر، ولكن لا يوجد قانون لكي ينظم عملية التظاهر". وأضاف: "إن هذا الإجراء عملياً هو تحد لأن الشرطة لم تهيأ في سوريا لمثل هذه المواضيع، فلا بد من تهيئة جهاز الشرطة بشكل أساسي ودعمه بالعناصر والمعدات وربما بالهيكلية لكي تتماشى مع الإصلاحات الجديدة وأولها حماية المتظاهرين وفي نفس الوقت حماية الأملاك الخاصة والعامة من أي محاولة للتخريب أو للعبث بالأمن".

وأكد الأسد مواصلة درس قانون الأحزاب، وقال: المطلوب من الحكومة أن تبدأ بدراسة هذا الموضوع ضمن جدول زمني معين وثم تقدم اقتراحات"، لافتاً إلى أن قانون الأحزاب مهم جداً وله حساسية خاصة، لأنه يؤثر في مستقبل سوريا بشكل جذري، فإما يؤدي إلى الوحدة الوطنية أو يفككها، ولذلك يجب أن تكون دراسته وافية وناضجة وأن يكون هناك حوار وطني لاعتماد النموذج الأفضل الذي يناسب المجتمع.

وأشار الأسد إلى قانون الإدارة المحلية ضمن الإصلاحات السياسية الذي اعتبره من أهم القوانين التي من الممكن أن تؤدي إلى تغييرات جذرية في سوريا، وقال إنه مكون من جانبين، جانب له علاقة بالهيكلية والصلاحيات وجانب له علاقة بالانتخابات، كاشفاً عن البدء بدراسة الهيكلية والصلاحيات. وأضاف: إن دراسة المكون الثاني أي الانتخابات سيكون من مهام الحكومة الأساسية.

وأكد الرئيس السوري أن هناك قانوناً جديداً وعصرياً للإعلام تمت دراسته وهو في مراحله الأخيرة لتعزيز المشاركة وتوسيع الحريات. مشدداً في الوقت نفسه على السرعة لا التسرع في الإصلاحات حتى لا تأتي النتائج عكسية وبالتالي تكون سوريا نموذجاً لديمقراطية حضارية.

وأكد أن عملية الإصلاح لا تنجح فقط من خلال التشريعات وإنما تنجح من خلال المؤسسات، لأن النجاح لا يكون من خلال الإصدار وإنما من خلال التطبيق والتنفيذ. وشدد على ضرورة تحديد لكل محور جدول زمني، ويكون هذا الجدول الزمني معلناً ليكون هناك إمكانية لتحميل مسؤولية التقصير لأي مسؤول معني في موضوع ما.

وشدد الأسد أيضاً على ضرورة إيجاد حلول فاعلة لمكافحة البطالة التي تعتبر المشكلة الأكبر في سوريا وسط التزايد السكاني المتنامي وذلك سعياً لإنهاء حالة الإحباط واليأس لدى الشباب. ولفت خصوصاً إلى ضرورة إيجاد فرص عمل وتطوير القطاع الزراعي والصناعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وإيجاد آليات تطور القطاع العام والقضاء، وتشجع الاستثمار وتكافح الفساد، مطالباً في هذا الصدد جميع الوزراء بتقديم كشف بأملاكهم الخاصة وتشكيل هيئة لمكافحة الفساد والرشوة واعتماد الشفافية في مناقصات المشاريع العامة والعمل على تحديث الإصلاح الضريبي وضبط الإنفاق الحكومي بما يشمل التخلي عن المشاركة في أي مؤتمرات غير ضرورية في الوقت الراهن.

أخبار متفرقة

منظمة المؤتمر الإسلامي تشارك في اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب

■ «، الرياض/ وكالات

قالت منظمة المؤتمر الإسلامي انها ستشارك في أعمال الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن المقرر عقده بعد غد الثلاثاء بمشاركة عدد من المنظمات الاقليمية والدولية بمدينة ستراسبورج الفرنسية، وذلك في مقر المجلس الاوربي.

واضافت المنظمة التي تتخذ من جدة غرب السعودية مقرا لها، في بيان لها أمس :ان الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اكمل الدين احسان اوغلو سيلقي في الجلسة الافتتاحية خطابا يتطرق فيه لمواقف المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب والجهود التي تبذلها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

بدء أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في بنما

■ «، بنما/وكالات

بدأت في العاصمة البنمية بنما أمس برعاية رئيس الجمهورية البنمية ريكاردو مارتينيلي اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الذي تشارك فيه ١٢٥ دولة. ويناقش الاتحاد خلال اجتماعاته التي تستمر خمسة أيام عددا من القضايا أبرزها موضوع المساعلة البرلمانية وقضية توفير إطار تشريعي سليم يهدف إلى منع العنف الانتخابي وتحسين مراقبة الانتخابات وضمان الانتقال السلس للسلطة وضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد الطبيعية والتغير الديموغرافي وموضوع الشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية والمساواة بين الأطفال من أجل تخفيف التباينات بينهم في مختلف دول العالم ومن خلال اظهار الدور الذي يمكن ان تقوم فيه البرلمانات لصالح الاطفال الأقل حظا والأكثر هشاشة.

وقبل الافتتاح الرسمي للاجتماعات عقدت المجموعة البرلمانية العربية اجتماعا تشاوريا وتنسيقيا لاتخاذ موقف موحد حول عدد من الاقتراحات المطروحة على جدول اعمال المؤتمر.

الدول النامية على الطريق الصحيح لمكافحة الفقر

● «، واشنطن/وكالات

صرح البنك وصندوق النقد الدوليان أن ثلثي الدول النامية في العالم تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في الحد من الفقر المدقع والجوع.

وكشف تقرير صادر عن الوكالتين الدوليتين انه حتى الدول النامية التي لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن نصفها على الأقل يقترب من الوصول إلى الطريق الصحيح.

وذكر البنك وصندوق النقد الدوليان أن عدم إحراز تقدم، لا يزال واضحا في أفريقيا، حيث لا تزال ١٧ دولة غير قادرة حتى الآن على تحقيق أهداف مكافحة الفقر المدقع والجوع.

وأوضحت الوكالتان ان مكافحة الفقر عموما تسير على ما يرام.

وقدرتا أنه بحلول عام ٢٠١٥م سينخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على اقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد إلى ٨٣٣ مليون شخص مقارنة بـ١,٤مليار شخص عام ٢٠٠٥م.

روسيا: منشآتنا بعيدة عن آثار كارثة اليابان

■ «، موسكو/وكالات

اعلن الخبراء الذين يراقبون مستويات الاشعاع في منطقة الشرق الاقصى، أمس السبت ان مستويات الاشعاع لم تتجاوز المعدلات المرجعية الطبيعية رغم كارثة محطة فوكوشيما النووية اليابانية التي تعرضت لاضرار جسيمة جراء زلزال الـ١١ من مارس الماضي.

ونقلت وكالة ريا نوفوستي للانباء عن ممثل من المركز الاقليمي التابع لوزارة الطوارئ الروسية، في منطقة الشرق الاقصى قوله حتى صباح أمس السبت لم نرصد اي مستويات اشعاعية تتجاوز المعدلات الطبيعية المرجعية في مناطق الشرق الاقصى روسيا.

واضاف المسؤول ان هناك ٦٣٠ محطة بين ثابتة ومتحركة ترصد مستويات الاشعاع في منطقة الشرق الاقصى الروسية باكملها،٠ تعمل تحت اشراف وزارة الطوارئ وهيئة الارصاد المائية والجوية والوكالة الروسية للصحة وحقوق المستهلك روسبوتريبنادزور والجيش.

وكرر المسؤولون الروس تأكيدهم على انه لا يوجد اي دلائل تشير إلى وصول التسربات الاشعاعية إلى سواحل روسيا على المحيط الهادي ووجهوا النصح للمواطنين بعدم تناول مضادات الاشعاع، غير ان المخاوف من احتمال التعرض لخطر اشعاعي من المحطة المعطلة، ادت إلى تسارع في بيع الشبة طحلب بني غني باليود منتشر في مياه المحيط الهادي خاصة المناطق المقابلة للشرق الاقصى.

ويساعد اليود في خفض كمية الاشعاع التي يمتصها الجسد البشري.

مقتل ١٥ متمرداً بينهم قائد في طاجيكستان

■ «، عواصم/ وكالات

قتل ١٥ متمرداً مفترضاً بينهم قائد متمرد في شرق طاجيكستان في عملية لقوات الأمن بدأت الخميس، وفق ما أعلنت أمس وزارة الداخلية في هذا البلد.

وقال متحدث باسم الوزارة "قتل ١٥ متمرداً بينهم القائد عبد الله مولو".

وأضاف "خلال العملية، قتل المتمردون مدنيين اثنين وجندياً طاجيكياً".

وكان مصدر في وزارة الداخلية أعلن أمس الأول بدء القوات الحكومية بعملية الخميس معززة بالدفعية ومروحيات مقاتلة على بعد ١٤٠ كلم شرق دوشانبي في وادي راشت. وأفاد المصدر نفسه في محصلة أولية مقتل تسعة متمردين مفترضين. وتحمل السلطات الطاجيكية مولو مسؤولية الهجوم على قافلة عسكرية في سبتمبر ٢٠١٠ قضى فيه ٢٥ شخصاً. وينفذ الجيش الطاجيكي منذ سبتمبر عملية عسكرية كبيرة في وادي رشت بعد تعرض القوى الأمنية لسلسلة هجمات نسبتها السلطات إلى مجموعات متمردة، أسفرت عن عشرات القتلى.

وتشهد طاجيكستان وضعاً غير مستقر منذ التوصل إلى اتفاق سلام العام ١٩٩٧ بين السلطة والمقاتلين المتشددين إثر حرب أهلية خلفت ١٥٠ الف قتيل.

إسلام أباد وكابول تشكلان لجنة مصالحة مشتركة:

مقتل ٩ جنود بينهم ٥ أطلسيين في هجوم انتحاري بأفغانستان

■ «، كابول/وكالات

قتل تسعة جنود هم أربعة أفغان وخمسة من قوة الحلف الأطلسي في أفغانستان "ايساف" قتلوا في هجوم انتحاري تبنته طالبان استهدف المقر العام للجيش الأفغاني في شرق البلاد.

وقالت قوة الحلف في بيان أن "خمسة جنود من "ايساف" قتلوا في هجوم للمتمردين في شرق أفغانستان" من دون أن تحدد جنسياتهم.

وأكد المتحدث باسم ايساف الكومندان تيم جيمس لوكالة الصحافة الفرنسية أن الجنود قتلوا في الهجوم الانتحاري على مقر قيادة الجيش الأفغاني في ولاية لغمان في مكان غير بعيد عن جلال آباد كبرى مدن شرق أفغانستان وعاصمة ولاية ننغرهار.

وأكدت وزارة الدفاع الأفغانية أن "أربعة جنود أفغان قتلوا وأصيب ثمانية آخرون بينهم أربعة مترجمين" جراء الاعتداء.

وأضافت الوزارة أن الهجوم نفذه انتحاري كان يرتدي بزة للجيش.

ويتمركز نحو مئة من جنود قوة ايساف في هذه القاعدة الواقعة في ولاية لغمان وهم مكلفون تقديم استشارات إلى الجيش الأفغاني وفق الكومندان جيمس.

وفي اتصال مع الصحافة الفرنسية، تبنى المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد الاعتداء، وهو من بين الهجمات الأكثر دموية التي استهدفت قوة الحلف الأطلسي منذ انتشارها في أفغانستان نهاية العام ٢٠٠١م.

وكان ستة جنود من الأطلسي قتلوا في ١٢ ديسمبر في جنوب أفغانستان جراء هجوم.

والهجوم على القاعدة الأفغانية هو ثاني اعتداء انتحاري منذ بداية ابريل في أفغانستان. وهو أيضاً الخامس في ثلاثة أيام الذي يستهدف قوات الأمن الأفغانية أو الدولية في البلاد.

والجمعة، تمكن انتحاري من دخول المقر العام للشرطة في قندهار، كبرى مدن جنوب أفغانستان، ما أدى إلى مقتل قائد الشرطة في هذه الولاية واثنين من حراسه الشخصيين.

واعتبارا من يوليو وحتى نهاية ٢٠١٤م، سيسلم الحلف الأطلسي القوات الأفغانية في شكل تدريجي المسؤولية الأمنية في كل أنحاء البلاد.

ويدعم نحو ١٣٢ ألف جندي من الحلف حكومة كابول في مواجهة متمردي طالبان الذين أطاح تحالف دولي بنظامهم العام ٢٠٠١م.

وغالبا ما يلجأ المتمردون إلى الهجمات الانتحارية أو الألغام اليدوية الصنع في هجماتهم على عناصر الشرطة أو الجيش الأفغانيين والجنود الأجانب، ما يؤدي أيضاً إلى مقتل مدنيين.

وفي ١٤ مارس، قتل ٣٦ شخصاً على الأقل وأصيب نحو أربعين آخرين في هجوم انتحاري لطالبان على مركز للتجنيد في قندز بشمال البلاد.

وشهدت جلال آباد في ١٩ فبراير الفائت هجوما هو الأكثر دموية في الأعوام الأخيرة، حين هاجم انتحاريون من طالبان مصرفا كان قصده عناصر من الشرطة لقبض رواتبهم. وأسفر الاعتداء عن ٣٨ قتيلا وإصابة أكثر من سبعين.

وحذرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون من انسحاب متسرع لقوات حلف شمال الأطلسي من أفغانستان مؤكدة أن أي قرار يتخذ على أساس سياسة انتهازية سيعود بالفائدة على حركة طالبان.

واتفقت باكستان وأفغانستان أمس على تشكيل لجنة مشتركة للمصالحة السياسية والأمنية على مستوى الحكومتين لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين على قاعدة عريضة والعمل بشكل مشترك لمعالجة التحديات المشتركة.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي جرى بالقصر الرئاسي في كابول بين الرئيس الأفغاني حميد قرضاي ورئيس الوزراء الباكستاني سيد يوسف رضا جيلاني الذي وصل صباح أمس في زيارة رسمية تستمر يوما واحدا.

وأوضح التلفزيون الباكستاني الرسمي أن اللجنة المشتركة ستعمل على مستويين حيث سيكون المستوى الأول بين الرئيسين التنفيذيين ورؤساء القوات المسلحة وأجهزة المخابرات ووزيري الخارجية في كلا البلدين بينما سيعمل المستوى الثاني بين كبار المسؤولين العسكريين والمسؤولين في أجهزة المخابرات ووزارتي الخارجية والدفاع.

ويرافق جيلاني في زيارته إلى كابول وفد رفيع المستوى يضم رئيس أركان الجيش الجنرال إشفاق برويز كياني وعدداً من الوزراء الفيدراليين ووزراء الدولة ورئيس المخابرات العسكرية ووكيل وزارة الخارجية.

وكان جيلاني قد صرح قبيل مغادرته إلى أفغانستان أن باكستان مستعدة لتقديم الدعم اللازم لأفغانستان في التغلب على التحديات التي تواجهها.. مؤكداً أن الاستقرار في أفغانستان يصب في مصلحة باكستان بشكل مباشر.

فرنسا تدعم تعهدات بوتفليقة للإصلاح

مقتل ١٣ جندياً جزائرياً بكمين إرهابي في منطقة «القبائل»

■ «، الجزائر/وكالات

لقي ١٣ جنديا جزائريا على الأقل حتفهم في كمين مسلح الليلة قبل الماضية شرق ولاية تيزي وزو، قبل ساعة من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي وجهه للأمة أمس الأول. ونقل الموقع الإخباري "كل شيء عن الجزائر" أمس عن مصدر أمني قوله إن عدداً كبيراً من الجنود أصيبوا في الكمين الذي يعد الأعنف في المنطقة منذ عدة سنوات.

وأوضح المصدر أن المهاجمين كانوا مختبئين بغابة و فجروا قنبلة تقليدية في دورية عسكرية، مشيرا إلى أن الاشتباك الذي تبع الانفجار أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف الجنود. وباشر الجيش الجزائري عملية تمشيط واسعة بالمنطقة.

وقالت صحيفة "الوطن" على موقعها على الانترنت إن "مجموعة إرهابية كبيرة هاجمت في حدود الساعة السابعة مساء مركز مراقبة للجيش الوطني الشعبي بمنطقة عزازقة على بعد ٤٠ كيلومترا عن مدينة تيزي وزو" في منطقة القبائل.

ونقلت الصحيفة عن مصادر محلية قولها إن "اشتباكا عنيفا وقع بين الجنود والمسلحين دام اكثر من ساعتين". وأكدت أن الهجوم أدى إلى "مقتل ١٣ جندياً وإصابة العديد منهم بجروح، ومقتل إرهابي واحد".

من جانب آخر اعتبر وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه أمس أن الإصلاحات التي اعلنها الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة ولاسيما تعديل الدستور، هي "في الاتجاه الصحيح". وقال جوبيه لصحفيين على هامش ندوة حول "ربيع العرب" نظمتها الخارجية الفرنسية في باريس، إن "الرئيس بوتفليقة اعلن عددا من الإصلاحات" تشمل الدستور والأحزاب السياسية والقانون الانتخابي، كل هذا يجري في الإطار الصحيح". وأضاف إن "التطلع الشعبي الكبير نحو الحرية والديموقراطية الذي يشمل المغرب العربي وسواه من المناطق حتى الخليج، يعني أيضا الجزائر بالتأكيد".

واعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في خطاب للأمة مساء امس الأول عزمه على تعديل الدستور ومجموعة القوانين المنظمة للممارسة الديموقراطية، من دون أن يحدد تاريخا لتطبيق هذه التعديلات.

وذكر أنه بعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة وبعد رفع حالة الطوارئ "قررت استكمال هذا المسعى ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديموقراطي وتمكين الجزائريين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم". وأكد الرئيس الجزائري أنه سيجري "تعديلات عميقة على قانون الانتخابات للاستجابة لحقوق الجزائريين في ممارسة حقهم الانتخابي في أحسن ظروف الديمقراطية والشفافية".

وتابع "لهذا الغرض سيم إشراك كافة الأحزاب السياسية الممثلة منها وغير الممثلة في البرلمان واستشارتها لصياغة نظام انتخابي جديد". كما اعلن الرئيس بوتفليقة عن تعديل قانون الأحزاب مما يسمح لها "بالمساهمة الفعالة في المسار الديمقراطي".

وقال بوتفليقة في خطابه للأمة انه يتعين على الأحزاب أن "تنظم نفسها وتعزز صفوفها وتعبر عن رأيها وتعمل في إطار الدستور والقانون حتى تقنع المواطنين و بالخصوص الشباب منهم بوجاهة برامجها وفائدتها". وأوضح أن هذا المسعى "سوف يتعزز بمراجعة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية من خلال مراجعة دور الأحزاب ووظيفتها وتنظيمها لجعلها تشارك مشاركة أنجع في مسار التجدد".

كما كشف الرئيس بوتفليقة انه سيتم تعجيل ايداع وإصدار "القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء ضمن المجالس المنتخبة قبل الاستحقاقات الانتخابية القادمة". وقال الرئيس الجزائري في خطابه إن قانون الإعلام سيتم مراجعته أيضاً "لرفع التجريم عن الجنح الصحافية".

كما جاء في خطاب الرئيس انه سيتم تدعيم مؤسسة التلفزيون العمومي بقنوات جديدة تكون "مطالبة بالانفتاح على مختلف التيارات والأحزاب الحاضرة في الساحة الوطنية".

١٠ آلاف عالق في أوضاع مزرية وضعف التمويل يهدد عمليات الإنقاذ

«الهجرة» الدولية تجلي ١٢٠٠ مهاجر من مصراتة

■ «، عواصم/وكالات

أعلنت المنظمة الدولية للهجرة أنها أجلت بحراً إلى بنغازي في وقت متأخر أمس الأول، نحو ١٢٠٠ مهاجر كانوا عالقين في مرفأ مصراتة التي تحاصرها قوات العقيد معمر القذافي وتشهد مواجهات دامية. وهؤلاء وهم جزء قليل من اولئك العالقين بهذه المدينة ولا يزالون عاجزين عن الهرب. في حين حذرت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين من استمرار فقدان التمويل الكافي لجهود المساعدات الإنسانية المقدمة لعشرات الآلاف من الأشخاص المشردين في ليبيا، مبينة أن عمليات المساعدة الإنسانية تلقت حتى الآن نصف التمويل المطلوب لمشاريعها المقررة. وكانت مفوضية اللاجئين أعلنت أنها بحاجة إلى ٦٨.٥ مليون دولار لتغطية كلفة ما بين ٣ إلى ٤ أشهر من المساعدات العاجلة، ولم تحصل منها حتى الآن سوى على نحو ٤٠ مليون دولار صرفت بالكامل. كما أن منظمة الهجرة تواجه مشكلة مماثلة، وهي لم تحصل سوى على ٦٠ من ١٥٨ مليون دولار طلبتها لمساعدة مئات آلاف الأشخاص في ليبيا.

في غضون ذلك، يبحث حلف شمال الأطلسي "الناتو" إنشاء ممر بحري بدعم من قطع بحرية لتمكين السفن التجارية من دعم التجارة مع المعارضة الليبية والإسراع بوصول المساعدات الإنسانية.

وذكرت منظمة أن "قرابة الـ ١٢٠٠ مهاجر كانوا عالقين في مصراتة منذ اندلاع الأزمة الليبية قبل شهرين، تم إجلاؤهم بواسطة سفينة استأجرتها المنظمة". وأضافت "إنهم الآن في بنغازي" معقل الثوار. وسيمضي هؤلاء فترة من الزمن في بنغازي في مخيمات للنازحين قبل التوجه إلى مصر حيث ستتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية. ووصلت السفينة اليونانية "ايونين سبيريت" التي أبحرت من مرفأ بنغازي وعلى متنها ٤٠٠ طن من المساعدات الإنسانية بما فيها مواد غذائية وأدوية، بعد ظهر الخميس الماضي، إلى مصراتة.

وتتوقع المنظمة الدولية للهجرة إجلاء نحو ٨٣٠٠ عامل مهاجر من المرفأ المحاصر، وغالبيتهم من بنجلاديش ومصر. وأشارت المنظمة أيضاً إلى أن الأشخاص الذين تمكنوا من مغادرة مصراتة الليلة قبل الماضية، خصوصاً من النساء والأطفال والمسنين الذين يعتبرون الأكثر ضعفاً، هم "ضعفاء جداً ويعانون نقصاً في المياه". وبذلك، فإن وضع هؤلاء المهاجرين مقلق للغاية بحسب المنظمة، إذ يعيش جميعهم في مصراتة في ظروف كارثية ويعانون سوء تغذية ويفتقدون للملجأ كما أنهم محرومون من المياه الصالحة للشرب والخدمات الطبية.

وقال جيرمي هسلم منسق مساعدات في منظمة الهجرة كان على متن السفينة، إنه يرجح وجود ما يتراوح بين ٨ و١٠ آلاف مهاجر في مصراتة.

"وقال إن القصف جعل من الصعب الوصول للعديد من المناطق في مصراتة واجبر سفينة المساعدات على مغادرة ميناء المدينة سريعاً وهو ما يعني ضرورة اتخاذ قرارات صعبة بشأن تحديد من يحتاج لنقله أولا. وأضاف قائلاً "لم نستطع الوصول للأكثر احتياجاً لأننا كنا مضطرين للخروج بسرعة لأن ذلك كان خطيراً للغاية".

وذكرت منظمة الهجرة أنها تأمل في أن تتمكن السفينة من مغادرة بنغازي إلى مصراتة لنقل فوج آخر من العالقين ولكن سينفد ما معها من مال بعد ذلك. ولكن المنظمة التي يقع مقرها في جنيف قالت إن إجمالي ما تحتاج إليه ليس ضخماً وهو ٥ ملايين دولار.

وذكر عمال إغاثة أيضاً أنهم سيحتاجون للتحرك بسرعة لأنه يبدو أن العديد من المهاجرين العالقين يعانون من سوء تغذية وجفاف ومشكلات صحية أخرى.

وأضاف هسلم "دون الحصول على مياه نظيفة وتغذية جيدة ومأوى ورعاية صحية، فإن بعضهم سيموت".